



منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤتمر الدول الأطراف

C-IV/DG.12

28 June 1999

ARABIC

Original: ENGLISH

الدورة الرابعة

٢٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩

بيان المدير العام

أمام الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف

حضرة السيد الرئيس، حضرات المندوبين الأكارم،

١- يسرني أن أرحب بكم جميعاً في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف التي تعدّ حدثاً هاماً في حياة المنظمة. وأود أن أستهل بياني بالإعراب عن خالص شكري وعرفاني لرئيسنا الذي تنتهي ولايته، السيد السفير يونغ-شيك صونغ (جمهورية كوريا). فقد كانت رئاسته التي تميزت بالاعتدال والفعالية عوناً كبيراً لنا جميعاً خلال مدة تفويضه. وإنني أعبر له عن امتناني الخاص لما بذله من جهود دائبة من أجل تحسين مستوى الاتصال بين جميع الوفود والأمانة. وإن رئيسنا الحالي بدوره دبلوماسي محنك من ذوي الخبرة الرفيعة، لا أشك في أنه سينجح، خلال مدة ولايته، في تقديم إسهام يضاف إلى إسهام سلفه في أعمالنا. فاسمحوا لي، حضرة السيد الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بكم في هذا المنصب متعهداً بتقديم دعمي ودعم موظفي الأمانة كافة لكم خلال مدة رئاستكم. كما أود أن أرحب بسعادة السفير فلاديمير بتروفسكي، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي يحضر هذا المؤتمر ممثلاً عن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

٢- لأن لم يمض على اجتماعنا في دورة المؤتمر السابقة سوى شهر قصيرة معدودات، فإن أحداثاً كثيرة وقعت منذئذ. لقد باشرنا العملية الخمسمائة من عمليات التفتيش التي نجريها. بدأ يكون مفتشو المنظمة قد أشرفوا حتى الآن على تدمير ما يناهز ٣٠٠٠ طن من العوامل الكيميائية وما يزيد على ٧٠٠ ألف ذخيرة وحاوية. ويعد ذلك، في اعتقادي، إنجازاً مهماً لمنظمتنا التي أنشئت قبل عامين ونيف. وبطبيعة الحال قامت خلال هذه الفترة القصيرة مشكلات كثيرة، ولكن من شأن تعاون الدول الأعضاء البناء

التمكين من إيجاد حلول لها كما يحصل الآن. هكذا تغدو منظمتنا الفتية سريعا منظمة دولية بالغة، منظمة دولية بصفة كاملة، أخذت توسّع نطاقها التقني الأول المحدود نسبيا، لتؤدي على الساحة الدولية الدور السياسي الذي لا بد لها من الاضطلاع به بغية تحقيق هدفها النهائي المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

٣- غير أن نجاحنا مرهون أيضا بعملنا الحثيث لأداء مهمتنا الموازية المتمثلة في تحقيق عالمية العضوية في الاتفاقية والامتثال لها. والواقع أن وتيرة ارتفاع عدد الأعضاء في منظمتنا منذ بدء نفاذ الاتفاقية تثير الإعجاب. وقد سرنى أن أفيد المؤتمر في دورته الثالثة بأن صفوفنا غدت تضم ١٢١ دولة. وفي دورة المؤتمر تلك اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن نستهدف بلوغ عدد الدول الأطراف ١٤٠ دولة بحلول موعد انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر. وتعلمون أننا الآن بعيديون عن بلوغ هذا الهدف بالرغم من التقدم الإضافي الذي حققناه. وقد بذلنا، أنا وموظفي الأمانة، قصارانا لتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى مشروعنا النبيل على أن تفعل ذلك. وأودّ الآن أن أرحب بالدول الخمس التي انضمت إلينا مؤخرا وهي إستونيا وجمهورية السودان والكرسي الرسولي وولايات ميكرونيزيا الموحدة ونيجيريا. إن انضمام هذه الدول إلى الاتفاقية، علاوة على زيادته العدد الإجمالي للدول الأطراف في الاتفاقية ليبلغ ١٢٦ دولة، يُعتبر مساهمة قيّمة وفريدة من كل من الدول الخمس في العمل من أجل بلوغ هدفنا المهمّ المتمثل في تحقيق عالمية الاتفاقية. وإني أناشد مجدّداً جميع الدول الأطراف أن تسخّر نفوذها، مجتمعة أو منفردة، لإقناع باقي الدول غير الأطراف بالانضمام إلينا.

٤- بتصديق إستونيا والكرسي الرسولي على الاتفاقية، تكاد خريطة الدول الأعضاء في المنظمة تشمل جميع الدول الأوروبية. فلم يبق في منطقة أوروبا دول لم تنضم إلى الاتفاقية سوى أندورا ولختنشتاين وسان مارينو وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية. وأمل أن يشكّل تصديق ولايات ميكرونيزيا الموحدة مؤخرا على الاتفاقية بلاغا مبينا يلهم جيرانها في منطقة المحيط الهادي الذين لمّا يخطوا هذه الخطوة الهامة. وتُعتبر نيجيريا دولة ذات وزن في القارة الإفريقية التي ليس بين دولها البالغ عددها ٥٣ إلا ٣١ دولة طرفا في الاتفاقية. وأنا واثق من أن تصديق نيجيريا على الاتفاقية من شأنه أن يحثّ على المزيد من التقدم في هذه المنطقة المهمة والتي لمّا يزل تمثيلها في منظمتنا أقلّ مما يجب. ويعدّ انضمام جمهورية السودان جديرا بالملاحظة بصورة خاصة، لأن استمرار غياب عدد من أهم دول الشرق الأوسط يشكل مبعث قلق متزايد ليس عندي

فقط بل وعند جميع الدول الأطراف. فلنأمل أن هذه الدول (إسرائيل، سوريا، الصومال، العراق، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية، مصر، اليمن)، ستأخذ مأخذ الجد علما بقرار جمهورية السودان الانضمام إلى التوافق الدولي المتزايد بشأن هذا الموضوع، فتعيد على ضوءه النظر في موقفها.

٥- - بودي التمكن من التعويل على حكمة وشجاعة الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي ستمسك بزمام الأمور في إسرائيل قريبا، والتعبير عن أمني أن تنظر في هذا الموضوع من جديد. وأمل أن تبدي هذه الحكومة نفس العزيمة السياسية التي حدثت بحكومة إسرائيلية سابقة إلى أن تجعل من إسرائيل إحدى أولى الدول الموقعة، وأن تكمل هذه العملية بالتصديق على الاتفاقية دون إبطاء. فمن شأن اتخاذ إسرائيل مثل هذه الخطوة أن يبين للمجتمع الدولي بوضوح التزامها بتحقيق السلام لنفسها وجيرانها وبتعزيز الأمن في المنطقة.

٦- - لنقلها بصراحة. لقد حان الوقت بالنسبة إلى سوريا ولبنان والجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية ومصر واليمن لكي تتساءل عما إذا كان ربطها بين اتفاقية الأسلحة الكيميائية وانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يخدم مصالحها بالفعل. فالأسلحة الكيميائية غير الأسلحة النووية. وقد اتخذت أغلبية أمم العالم قرار القضاء على الأسلحة الكيميائية ونأمل أن تتخذ يوما ما قرارا مماثلا فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وإذ أتفهم تماما قلق هذه البلدان الحقيقي فيما يتعلق بضرورة ضمان أمنها الوطني، فليس بمقدوري أن أسلم بأن احتفاظها بحقها في حيازة الأسلحة الكيميائية واستخدامها يسهم أي إسهام في تعزيز أمنها الوطني أو مكانتها في المجتمع الدولي الذي تنازلت أغليته العظمى عن حقها في حيازة واستخدام الأسلحة المعنية. وعلى العكس من ذلك، يُرجَّح أن يرى المجتمع الدولي في قرار التنازل عن هذا الحق دليلا على الالتزام الفعلي بالتوصل إلى حل بعيد المدى لقضايا الأمن الملحة في هذه المنطقة ذات الأهمية الجغرافية السياسية الكبيرة. وأنا متأكد من أن من شأن مثل هذا القرار أن يساعد على جعل عملية السلام في المنطقة تتقدم في الاتجاه الصحيح وأن يسهم فعلا في تحقيق هدف مصر المتمثل في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، أي منطقة سلام في الشرق الأوسط.

٧- - إن موقفي بشأن العراق معروف للجميع. فقد كنت وأبقى على اعتقاد راسخ بأن من مصلحة المجتمع الدولي أن ينضم العراق إلى الاتفاقية انضماما عاجلا أفضل منه أجلا.

ومن الواضح عندي أن الأحداث الدولية سوف تضعنا، بل أنها تضعنا بالفعل (سواء شئنا أم أبينا)، أمام الحقيقة المتمثلة في أنه لما يزل يتعين على العراق (البلد الذي استحدث واستخدم في عهد قريب ترسانة كاملة من الأسلحة الكيميائية والذي لما يزل يُرتاب في نواياه في هذا المجال مستقبلا) أن يتعهد بموجب معاهدة على الوفاء بالتزامات في مجال نزع الأسلحة الكيميائية. ولذا أود أن أطرح السؤال عما إذا لم يكن قد آن الأوان لندعو جميعا العراق إلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٨- يقوم وضع مماثل بصورة ما في حالة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. فقد تعذر حتى الآن، بالرغم من كل الجهود التي بذلناها، إقامة مجرد حوار مع هذه الدولة. لذا أتوجه إلى الدول الأطراف التي لم تزل تتحاور مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإن كان حوارها معها محدود النطاق (مثل جمهورية كوريا والصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) داعيا إياها إلى تنسيق مساعيها من أجل تشجيعها على الانضمام إلى الاتفاقية.

٩- تربط الكثير من باقي الدول غير الأطراف في الاتفاقية بالدول الأطراف فيها روابط تاريخية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية قوية قائمة في الوقت الحاضر أو كانت قائمة في الماضي. ولذا أود أن أكرر من جديد طلبي إلى هذه الدول الأطراف، خلال الدورة الثالثة للمؤتمر، أن تنظر على نحو خلاق في سبل تسخير هذه الروابط لإقناع باقي الدول غير الأطراف وتشجيعها على الانضمام إلى صفوفنا. ذلك أن بينها دولا عديدة يبدو أنه ما من أسباب سياسية ولا عسكرية ولا اقتصادية تمنعها من الانضمام إلى الاتفاقية، وكل ما هنالك هو أنها لا ترى على وجه التحديد ما يدعوها إلى الانضمام إلى الاتفاقية في المدى القصير أو المتوسط. فعلى جميعا أن نضاعف جهودنا لإقناعها بالمنافع التي يمكن أن يوتيها الانضمام إلى الاتفاقية، ناهيك عن المساوئ التي سيجرّها عليها بالضرورة عدم انضمامها إليها. وسوف أوصل مع موظفي الأمانة بذل قصارنا لهذه الغاية، لكن من الواضح أن إمكانيات ممثلينا ووسطائنا في هذا المجال تظل محدودة إذا لم تحظ من الدول الأطراف في الاتفاقية بدعم سياسي منسّق على المستوى الإقليمي والمتعدد الأطراف.

١٠- غير أن تحقيق العالمية من حيث العضوية ليس سوى أحد الأهداف التي يتعيّن علينا أن نحققها إذا أردنا بلوغ غايتنا المنشودة. فثمة هدف آخر يضاويه في الأهمية، هو تقيّد الدول الأطراف تقيدا شاملا بأحكام الاتفاقية. فإذا أريد تحقيق هدف الاتفاقية والغرض

منها، كان على كل من الدول لا أن تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها فحسب، بل أن تفي أيضا بجميع الالتزامات الناشئة عنها. ولئن كان بعض الدول الأطراف يفي بكل التزاماته، فإن بعضها الآخر لا يفعل ذلك. فبعد مرور أكثر من عامين على بدء نفاذ الاتفاقية، ثمة ٢٩ دولة طرفا لما تقدم إعلاناتها الأولية. ولا شك أن معظم هذه الدول لا يحوز أسلحة كيميائية ولا صناعة كيميائية يجب الإعلان عنها. ولكن استمرار الدول الأطراف المعنية على عدم الوفاء بأبسط التزاماتها بموجب الاتفاقية يسيء في نظر المجتمع الدولي برمته إلى صورة الدول الأطراف المعنية، وربما صورة المنظمة جمعاء وفعاليتها وتماسكها على نحو أدعى للأسف.

١١- يزيد الطين بلة استمرار عدد كبير من الدول الأطراف على تقديم إعلانات أولية غير كاملة. فلئن كانت المعلومات الناقصة في العديد من الحالات تتعلق غالبا بمقتضيات بسيطة نسبيا في مجال الإخطار، كنقاط الدخول والتفاصيل الخاصة بالهيئات الوطنية، فإن الثغرات أو النواقص تعد أهم بكثير في حالات أخرى. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا (وهي الدولة الطرف التي تملك أكبر صناعة كيميائية في العالم والتي تعتبر أحد أصلب مؤيدي الاتفاقية) لما تقدم إعلانا كاملا بموجب المادة السادسة فيما يتعلق بمرافق الصناعة الكيميائية فيها. وبالتالي لا تخضع صناعتها الكيميائية حاليا للتحقق (على خلاف الصناعات الكيميائية في الدول الأطراف الأخرى التي يعتبر عدد منها من كبار منتجي المواد الكيميائية). ويصعب الآن، ونحن نبدأ العام الثالث بعد بدء نفاذ الاتفاقية، تبرير استمرار هذه الدرجة من عدم الامتثال للاتفاقية. فعسى أن تتساءل الدول الأطراف عن مدلول الرسالة التي تُبلَغُ بذلك إلى العالم. فإذا أخذ المجتمع الدولي يشك في اضطلاع المنظمة بالمهمة التي أنشئت من أجلها، فلا ريب أنها سوف تفقد مصداقيتها ذاتها رويدا رويدا. فإذا أردنا بلوغ غايتنا البعيدة المدى، وجب علينا أن نصحح هذا الوضع دون إبطاء. لذا أحث المؤتمر على استهداف التوصل بحلول نهاية هذه السنة التقويمية إلى تقيّد جميع الدول الأطراف تقيّدا كاملا بمقتضيات الاتفاقية في مجال الإعلان والإخطار.

١٢- يستمر تفتيش مرافق الصناعة الكيميائية المعلن عنها دون مشكلات تُذكر، شاهدا على أحد أوجه النجاح الحقيقي الكبير في أعمال الاتفاقية. ويُعزى هذا النجاح في المقام الأول إلى ما يتحلى به مفتشونا من مراس مهني ونزاهة لا تعرف التهاون، ويُعزى ثانيا إلى تعاون الصناعات الكيميائية الوطنية نفسها وتعاون الهيئات الوطنية المعنية. وقد

برهنت الهيئات الوطنية والصناعات الكيمايائية من جديد برهانا وافيا على التزامها هذا في حلقة التدارس الخاصة بممثلي الهيئات الوطنية والصناعة الكيمايائية، التي عقدت في مقر المنظمة خلال عطلة نهاية الاسبوع الماضية. وكان حضور ما يزيد على ١٧٠ ممثلا فرصة ممتازة لتبادل الأفكار والمعلومات. وكان الاجتماع ناجحا ومفيدا جدا.

١٣- بيد أن هذا النجاح قد لا يستمر طويلا إذا لم نتوصل إلى حل مسألة تواتر عمليات التفتيش على مواقع معامل مواد الجدول ٢ الكيمايائية. فمن نافلة القول إن من شأن إعادة تفتيش مواقع معامل مواد الجدول ٢ الكيمايائية بتواتر مفرط في الارتفاع أن يضرّ بالعلاقة التي نجحنا بصعوبة بالغة في إقامتها مع الصناعة الكيمايائية في الدول الأطراف الخاضعة للتفتيش. ولكن إذا أجريت عمليات التفتيش المذكورة بتواتر مفرط في الانخفاض، فلن نتمكن من بناء الثقة اللازمة والمتوخاة في عمليات التفتيش المعنية. فمن الضروري أن تركز الدول الأطراف على هذه المسألة وأن تسعى بنشاط إلى حلها بأسرع ما يمكن.

١٤- تزيد من تعقيد مسألة تفتيش مرافق الصناعة الكيمايائية القيود المفروضة على ما يخص عمليات التفتيش المعنية في برنامج العمل والميزانية لعام ١٩٩٩. وعليّ أن أعلمكم في هذا الخصوص بأن الأمانة، مع استمرار عدم تقديم الولايات المتحدة الأمريكية إعلاناتها عن الصناعة الكيمايائية، كانت، لولا اتخاذ التدابير اللازمة، ستستنفد قبل بدء دورة المؤتمر الحالية ما خصّص في ميزانيتها لعمليات التفتيش على الصناعة الكيمايائية عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في عدد عمليات التفتيش على الصناعة الكيمايائية التي أجريت خلال الأشهر الستة الأولى من هذه السنة بالقياس إلى عدد ما خُطط لإجرائه من عمليات التفتيش هذه، لم يعد هناك من الأموال إلا ما يكفي لإجراء عدد رمزي من عمليات التفتيش على الصناعة الكيمايائية خلال بقية عام ١٩٩٩. ولا بدّ من أن أؤكد على أن معدّل عدد عمليات التفتيش المعنية رمزي فعلا، إذ لم تعد الأموال المتاحة حتى نهاية عام ١٩٩٩ تكفي إلا لإجراء ست عمليات تفتيش على مرافق مواد الجدول ٢ ومواد الجدول ٣ الكيمايائية. وهذا الرقم أدنى بكثير من معدّل عدد عمليات التفتيش على الصناعة الكيمايائية التي يمكننا إجراؤها كل أسبوع، البالغ عمليتين أو ثلاث عمليات، وهو يبيّن أيضا أن ثمة هدرا طائلا لموارد المنظمة في مجال التفتيش.

١٥- ثمة مسألة مهمة أخرى معروضة على المؤتمر في هذه الدورة، هي مسألة تفتيش مرافق المواد الكيميائية العضوية المميّزة، الذي سيُباشر في شهر أيار/مايو من العام القادم، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك في هذه الدورة. وقد تختلف طبيعة مرافق المواد الكيميائية العضوية المميّزة التي أُعلن عنها حتى ١ حزيران/يونيه، البالغ عددها ٣٥٥١ مرفقا، من مرفق إلى آخر. لكن إحدى الخصائص المشتركة بين العديد من هذه المرافق هي أن فيها وحدات إنتاج متعدد الأغراض، في مجموعات، يمكن إعادة تشكيلها بسرعة وسهولة لإنتاج جملة واسعة بالغة التنوع من المواد الكيميائية التخصصية كمبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب والمواد الصيدلانية السامة. ويمكن أن تتضمن أيضا، في أحيان كثيرة، معامل للمواد الكيميائية تقاوم التآكل، كما يمكن أن يحتوي أحدثها على شبكات متطورة للتهوية والسلامة. وعليه فإن طبيعة العديد من مرافق المواد الكيميائية العضوية المميّزة المذكورة تجعل من الممكن استخدامها لإنتاج الأسلحة الكيميائية أو إنتاج سلائفها الرئيسية، فهي تمثل خطرا خاصا على موضوع الاتفاقية والغرض منها. وبالتالي تم تمييزها عند صياغة نص الاتفاقية بغية الانتباه لها بصورة خاصة.

١٦- لذا كان من شأن اعتماد آلية للتحقق من هذه المرافق أن يمثل إجراء إضافيا هاما لتعزيز الثقة. وعليه فإنني أحث المؤتمر على إيلاء هذه المسألة الاهتمام الواجب.

١٧- في سعينا إلى تحقيق هذا الهدف، يجب ألا نغفل جانبا هاما آخر من الاتفاقية. إنني أقصد به بالطبع الحاجة إلى تعزيز تنمية تسخير الكيمياء للأغراض السلمية في جميع الدول الأطراف. وعلينا أن نُقرّ، فيما يتعلق بحالات محددة على الأقل، بأن هذا الجانب من الاتفاقية، لا هدفها الأرفع المتمثل في القضاء على الأسلحة الكيميائية، هو الذي يمكن أن يدفع الدول التي لمّا تصدّق على الاتفاقية أو لمّا تنضم إليها على أن تفعل ذلك. وينبغي أن لا ننسى أن الدول الأربع والأربعين التي وقّعت على الاتفاقية ولكنها لم تصدق عليها حتى اليوم، قد تعهدت معنويا بعدم احتياز أسلحة كيميائية أو استعمالها. وقد يكون في التعهد، بموجب الاتفاقية، بضمان حرية نقل المواد الكيميائية والتكنولوجيا الكيميائية فيما بين الدول الأطراف ما يحفز بعض هذه الدول الأطراف الموقعة على الاتفاقية على إتمام العملية بالتصديق عليها.

١٨- إن مشكلة احتمال إساءة استخدام بعض المواد الكيميائية المزدوجة الغرض ليست مجرد افتراض. فقد أثبت التاريخ أن الحكومات التي ترغب في استحداث أو احتياز أسلحة

كيميائية يمكنها أن تفعل ذلك، وسوف تفعله، باستيراد مواد كيميائية مزدوجة الغرض واستخدامها في الغرض الذي تنشده. وبناء على ذلك أقيمت نظم خاصة لمراقبة الصادرات، مثل "فريق أستراليا"، لدرء مثل هذا الخطر المتوقع. ويصعب نكران الحاجة، خلال الفترة السابقة لبدء نفاذ الاتفاقية، إلى مثل هذه النظم لمراقبة الصادرات. لكن العالم يتغير. ولا يمكن أن يُتجاهل انتقائيا وجود اتفاقية الأسلحة الكيميائية والالتزامات التي تعهدت الدول الأطراف فيها بالوفاء بها. فالدول الأطراف في الاتفاقية تتعهد تعهدا معنويا وقانونيا بعدم استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها و/أو احتيازها، كما تتعهد بتدمير أي أسلحة كيميائية قد تملكها. وفي المقابل، يحق لهذه الدول، إذ تكون قد بيّنت أنها وفّت بالتزاماتها بموجب الاتفاقية في جميع المجالات، ألا تواجه أية عراقيل فيما يتعلق باستيراد أو تصدير المواد الكيميائية أو التكنولوجيات المتصلة بها لأغراض سلمية. ولما كانت الاتفاقية تتضمن نظامها الخاص لمراقبة الصادرات، فإنه يصعب أكثر فأكثر بعد بدء نفاذ الاتفاقية تبرير مواصلة أعمال نظم خاصة لمراقبة الصادرات على الدول الأطراف في الاتفاقية. ولذا أدعو مجدداً الدول الأطراف الأعضاء في مثل هذه النظم الخاصة لمراقبة الصادرات إلى إعادة النظر في تطبيقها على الصادرات فيما يتعلق بالدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فليس من شأن استمرار الوضع الحالي في هذا المجال إلا أن يضر بالاتفاقية وهدفها البعيد المدى الذي التزمنا جميعنا بدعم العمل من أجل تحقيقه.

حضرة السيد الرئيس، حضرات المندوبين الأكارم،

١٩- لقد سعيت، منذ تعييني أول مدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى جعلها تتبوأ مستوى الاعتراف الدولي والمكانة السياسية اللذين يتناسبان مع دورها وأهدافها باعتبارها منظمة أنشئت بمقتضى معاهدة على هذه الدرجة من الأهمية. وأنا أدرك تماما أن هذا الاعتراف لا يأتي تلقائيا بل يجب نواله. وعليه فقد عملنا، أنا وموظفي الأمانة، بلا كلل خلال هذين العامين الأولين على استكشاف فرص الترويج للمنظمة وللمبادئ التي تمثلها. وقد آتى ذلك بعض النتائج المرجوة. فقد نال موظفونا، ولا سيما المفتشون، الاعتراف كخبراء ذوي كفاءة عالية في مختلف مجالات معارفهم ومراسمهم. وقد بُرهن على ذلك مؤخرا برهانا وافيا عندما اتصل سعادة السفير سيلسو أموريم، رئيس الفريق المكلف باستعراض الوضع في العراق، التابع للأمم المتحدة، بالمنظمة للحصول على مشورة خبراءها المستقلين المختصين في مجال الأسلحة الكيميائية

لمساعدة الأمم المتحدة في استعراضها لعمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق. وتسري الملاحظة ذاتها بشأن الطلب الذي تقدم به الأمين العام مؤخراً لتوقّر منظمتنا خبراء يتمتعون بالمؤهلات المناسبة لمساعدة الأمم المتحدة في نقل العينات الكيميائية السامة وغيرها من المواد الكيميائية المخزونة في مختبر مركز الرصد والتحقق في بغداد. وتلكم طلبات أعتقد أنه لا يجوز لنا تجاهلها أو رفضها. فنحن مؤهلون لتلبيتها وقادرون على ذلك كل القدرة. ولعل بعضكم يعلم أنني زودت الأمم المتحدة بأسماء أربعة خبراء من ذوي المؤهلات المناسبة، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة والشروط التي لا بد من توافرها قبل إيفاد هؤلاء الخبراء إلى الميدان. أما القرار السياسي بشأن ما إذا كان ينبغي إيفاد فريق تابع للأمم المتحدة إلى العراق فيخرج طبعاً عن نطاق اختصاص منظمتنا ويعود أمره تماماً للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٢٠- علينا أن لا ننسى أن اضطلاع الأمانة بالمهام المسندة إليها ليس سوى واحد من العوامل الهامة التي تسهم في جعل المنظمة تتبوأ المكانة الدولية اللائقة بها. فغني عن البيان أن أحد المعايير الأخرى للحظوظ بهذه المكانة يتمثل في الدعم السياسي الذي تقدمه الدول الأطراف في الاتفاقية لعمل الأمانة واعترافها به. فمن مباحث الاهتمام أن بعض الدول الأطراف لا تريد أو لا تستطيع الاعتراف بإسهام المنظمة الهام في عمل الأفرقة التي ترأسها سعادة السفير أموري، وذلك على الرغم من طلبه وتعبيره الرسمي اللاحق عن شكره على المساعدة التي أمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقديمها من خلال مدير هيئة التفتيش، السيد أكياما (اليابان). ولا أخفي عليكم عميق قلقي لما أبدته بعض الدول الأطراف من امتناع عن الاعتراف بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحوز الآن دون أدنى شك نسبة كبيرة من خبرة العالم في مجال الأسلحة الكيميائية، إن لم نقل معظمها، ولا بأن الأمانة تكتسب طابعها المتميز هذا التميز من نزاهتها وعدم تحيزها السياسي في وفائها بالتزاماتها في مجال القضاء على الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها في العالم أجمع.

٢١- ثمة عامل آخر يؤثر في مكانة المنظمة ومصادقيتها وفعاليتها، هو عدم اهتمام عدد من الدول الأطراف، على الأقل، بموظفي الأمانة. فقد وَجَّهتُ العناية، خلال الدورة السابقة للمؤتمر، إلى ضرورة توصل الدول الأطراف على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن نهج الأمانة فيما يتعلق بمدة خدمة الموظفين، وإنهاء مداولاتها بشأن النظام الأساسي

لموظفي المنظمة. ومن المؤسف أنه تعذر على المؤتمر في دورته الثالثة، على غرار المجلس التنفيذي خلال الفترة السابقة من فترات ما بين الدورات، أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، فأحالها من جديد إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها خلال فترة ما بين الدورتين الثالثة والرابعة للمؤتمر، طالبا منه حلها على وجه الاستعجال. وقد مرت سبعة أشهر على ذلك ونحن لَمَّا نزل ننتظر حلها المنشود. وقد أسهم ما اعترى المداولات بشأن هذا الموضوع من بطء شديد، إلى جانب شتى المبادرات الرامية إلى إضعاف المركز القانوني والمهني لموظفي الأمانة، في النيل من معنوياتهم. وتلك حقيقة عَلِمَتْ بها هيئة الإدارة العليا (مؤخرا) إثر عملية التغيير التنظيمي التي أُجريت بمبادرة مني والتي أَدْعَمَهَا دعما كاملا. فمن ناحية لا تفتأ الدول الأعضاء تحث الموظفين على العمل بمزيد من الجد والفعالية، بينما تبدو من ناحية أخرى غير راغبة في تمويل الأمانة وتنميتها بحيث يتسنى لها تشجيع التفاني في العمل والالتزام وروح المبادرة، والمكافأة على هذه المزايا. فيبدو أن ما تتوخاه الدول الأعضاء من الموظفين لا يضاويه ما هي مستعدة لتقديره.

٢٢- لقد زاد من حدة هذا الوضع ما حدث بشأن موضوع تصنيف الوظائف في الأمانة. فمن السهل أن نبين أن معظم وظائف الفئة الفنية في الأمانة مصنفة في مستوى أدنى برتبة واحدة، إن لم يكن برتبتين، من مستوى الوظائف المناظرة لها في سائر المنظمات الدولية الكبرى. ولئن كانت عملية التصنيف، التي أُجريت عام ١٩٩٨ بتكليف منكم، بعيدة عن الكمال، فإنها أظهرت هذه الحقيقة بوضوح. كما أنها بيّنت وجود عدد من الحالات عدم المساواة في الرتب الحالية لموظفي الأمانة، في الفئة الفنية وفي فئة الخدمات العامة على السواء. وقد أضر موقف معظم الدول الأطراف حيال هذه الدراسة بمعنويات الموظفين ضررا بالغا. وقد تتمخض عملية التصنيف الثانية، التي تقترح الدول الأطراف الآن إجرائها، عن بضع اختلافات في الحالات الفردية، يعزى بعضها على الأقل إلى التغييرات التي حدثت منذ إجراء الاستعراض الأول، ولكنها لن تغير النتيجة الإجمالية تغييرا جوهريا. وعلاوة على ذلك يرى الموظفون إلى الاستعراض الثاني باعتباره وسيلة للمزيد من تأخير رفع الظلم الواقع على بعضهم فيما يتعلق بالرتبة المسندة إلى وظيفتهم. فلو كان موظفو المنظمة يشعرون بأن مساهماتهم تحظى بما تستحقه من الاعتراف والتقدير لَمَّا رُفِعَتْ ضدها أبدا الدعوى القضائية التي رفعها

مؤخرا أمام المحكمة الإدارية لمكتب العمل الدولي بصورة جماعية فريق مؤلف من زهاء ٧٠ موظفا.

٢٣- إنني أتفهم تماما، بالنظر إلى خبرة الدول الأعضاء مع بعض المنظمات الدولية الأقدم عهدا، أن يكون هناك ما يقلها بشأن خطر نزوع المنظمة إلى البيروقراطية الزائدة والميزانيات الطائلة والمكافآت المفرطة السخاء، إلخ. ولكني أستجيز طمأننتكم إلى أننا، أنا وزملائي في هيئة إدارة الأمانة، حلفاؤكم المخلصون في هذا الصدد. فلا شك أنكم تذكرون أننا أيدنا مبدأ التوظيف في الأمانة على أساس الخدمة غير المستديمة. غير أن مسؤوليتي تقضي، في الوقت نفسه، بأن أضمن بقاء الأمانة الموضوعة تحت تصرفكم أمانة مجهزة بموظفين أكفاء وفعالين، فخورين بالمنظمة التي يعملون فيها، ملتزمين بالإسهام في نجاحها. ولكي أتمكن من تحقيق ذلك، لا بد أن تكون المكافأة التي يحصل عليها الموظفون متناسبة ومعايير الأداء التي نريدها.

حضرة السيد الرئيس، حضرات المندوبين الأكارم،

٢٤- إن المعيار الرئيسي لنجاح الاتفاقية يتمثل في تدمير ما أعلن عنه من مخزونات الأسلحة الكيميائية والمرافق المتصلة بإنتاج الأسلحة الكيميائية في الآجال المحددة لذلك. ولا بد من الإشارة إلى أن أداء المنظمة في هذا المجال حتى الآن اتسم بدرجة من التفاوت. فبين الدول الأطراف الأربع التي أعلنت عن حيازتها أسلحة كيميائية الولايات المتحدة التي تتقدم حثيثا نحو بلوغ نسبة التدمير التي تقضي بها الاتفاقية. فقد أعلن مسؤول أمريكي كبير مؤخرا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بحلول نهاية السنة الجارية قد دمّرت من مخزونها من الأسلحة الكيميائية النسبة المستهدفة البالغة ٢٢%. وأعرب أيضا عن ثقته بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبلغ الهدف المتمثل في إتمام تدمير مخزونها بحلول الموعد الأقصى المحدد لذلك في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٢٥- على الرغم من أن عمليات التدمير لمّا تبدأ في اثنتين من الدول الأطراف الأخرى التي أعلنت عن حيازتها أسلحة كيميائية، يجري في الدولتين الطرفين المعنيتين إنشاء المرافق الضرورية، وتثق كل منهما بأنها يمكن أن تتقيد بالموعد الأقصى الذي تقضي به الاتفاقية، الذي سوف يحل في ٢٠٠٧. أما فيما يخص الدولة الطرف الرابعة، الاتحاد الروسي، فالوضع أصعب كثيرا. وعليّ أن أؤكد اعتقادي بأن الاتحاد الروسي ملتزم بالاتفاقية أكثر منه في أي وقت مضى، التزاما برهن عليه تماما بتقديمه الإعلانات وتعاونته الكامل مع أفرقة التفتيش التابعة للمنظمة. ولكن من الواضح الآن

كل الموضوع أن الاتحاد الروسي، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي تخرج إلى حد بعيد عن نطاق سيطرته السياسية، لن يتمكن من التقيّد بالأجل الأقصى المحدّد في الاتفاقية لاستكمال التدمير، البالغ ١٠ سنوات، إلا إذا تلقى دعما كبيرا من بقية الدول الأطراف. لقد شدّد كثيرا في السنوات الأخيرة على المفهوم القاضي بأن "الحائز يدفع"، والذي يعدّ عن حق ركيزة من الركائز التي قامت عليها الاتفاقية. لكن بوّدي أن أدعو الدول الأطراف إلى أن لا تنسى التزامنا المشترك الشامل باستكمال تدمير كل المخزونات من الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج المتصلة بها بحلول ٢٠٠٧. فلن يحصد المجتمع الدولي ثمار الأمن المتعرّز الذي نصبو إليه جميعا إلا عند تدمير آخر سلاح كيميائي. وقد اعترفت بعض الدول الأطراف بذلك فعلا، وهي تساهم الآن في برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في الاتحاد الروسي. واني لأهيب شديد الإهابة بالدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن تنظر بجديّة فيما إذا كان بإمكانها أن تسهم هي أيضا مساهمة سخية في إيجاد حل لهذه المشكلة دون إبطاء.

٢٦- يستمرّ تحسن الوضع فيما يتعلق بمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ٦٠ مرفقا، التي أعلنت عنها تسع دول أطراف. وكما أشرت إليه من قبل، تم تعطيل عمل كل هذه المرافق، وتحققت الأمانة من ذلك. وبحلول ١٨ حزيران/يونيه كانت الأمانة قد أصدرت شهادات بتدمير ١٢ مرفقا قديما لإنتاج الأسلحة الكيميائية. أما المرافق التي لمّا تُصدّر شهادات بتدميرها أو لمّا يوافق على تحويلها لاستخدامها في الأغراض السلمية فمعظمها في طور التدمير أو سوف تقدّم في الأشهر القادمة طلبات لتحويلها.

٢٧- أعتقد أن كون الاتفاقية تجيز تحويل المرافق السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية يشير إلى أنه يُنظر إلى التحويل كوسيلة للتخفيف، لا للتشديد، من حدة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول الأطراف التي أعلنت عن حيازتها أسلحة كيميائية. ومراعاة لذلك، أرجو مخلصا أن لا يُستند في تقييم طلبات التحويل التي سوف تقدّم في المستقبل إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر إلا إلى ما قد تمثله المرافق المعنية عند تحويلها من خطر على موضوع الاتفاقية والغرض منها.

٢٨- طرحتُ في هذا البيان عدة مسائل لا شك أن بعضها سيبدو مثيرا للجدل. وقد فعلت ذلك انطلاقا من قناعاتي الراسخة بأنه لن يتسنى تناول هذه المسائل، وبالتالي التوصل كما نأمل إلى إيجاد حلول مرضية لها، إلا بعرضها علنا في محفل كهذا. وأدركُ أيضا أن الإدارات المعنية بنزع السلاح في معظم دولنا الأطراف لا يعمل فيها إلا عدد محدود

من الموظفين، وأنها تنهض الآن بعبء عمل باهظ ومسؤوليات جسام نظرا لالتزاماتها إزاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات بشأن بروتوكول التحقق الخاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية وقف إنتاج المواد الإنشطارية، ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد السنة القادمة. بيد أنني أستجيز تذكيركم بأن المشكلات التي نواجهها الآن سوف تؤثر أيضا في هذه النظم. وإذا عجزنا عن حل بعض المسائل العالقة المتصلة بالتحقق، ولا سيما المتصلة بالصناعة الكيميائية، بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فليس لنا أن نعقد إلا أملا ضئيلا على تحقيق فكرة منظمة حظر الأسلحة البيولوجية، على سبيل المثال. وعليه فإني أحثكم على أن تركزوا المزيد من مواردكم، وإن كانت محدودة، لإيجاد حل للمسائل التي تطرقت إليها اليوم.

٢٩- إن عجز المجلس التنفيذي في الوقت الحاضر عن اتخاذ قرارات بشأن العديد من المسائل الكثيرة المعروضة عليه، غالبا ما يجعلني مضطرا إلى اتخاذ تدابير دون أن أحظى بتوجيه سياسي من المجلس. ويؤدي ذلك على نحو لا مناص منه إلى ملاحظات تتهمني بتجاوز سلطاتي كمدير عام للمنظمة. لكنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن حرصي على الحفاظ على مصداقية المنظمة ومكانتها على الصعيد الدولي يجعلان من المتعذر علي التصرف بطريقة أخرى. فلا يجوز أن نجعل من عمل المنظمة الرائد رهينة لتدابير تتسم بطابع الإدارة الصغائرية القصيرة النظر، ولأمزجة فردية في بعض الحالات. إن للمنظمة دورا هاما عليها الاضطلاع به في السنوات القادمة وسوف يحكم بنجاحها أو إخفاقها في نهاية المطاف المجتمع الدولي برمته، لا الدول الأطراف فقط.

٣٠- ختاماً أستجيز القول إنه، إذا كان لم يزل علينا عمل الكثير، فإن لنا أن نفخر بما حققناه خلال فترة قصيرة من الزمن. فالمنظمة تعمل عملا كامل المدى. وقد حظي مفهوم التحقق، الذي يجري إعماله في إطار الاتفاقية، بقبول واسع النطاق، سواء في المرافق المتصلة بالأسلحة الكيميائية أم في مرافق الصناعة الكيميائية. ويشهد لموظفينا المحشودين حشدا عالمي النطاق بمراسهم المهني وبنزاهتهم وبنهجهم المستقل. وما يهمننا اليوم هو أن نواصل تطوير عملنا انطلاقا من هذه البداية الممتازة وأن نجعل منه مثلا تحذيه المنظمات القادمة في مجال نزع السلاح. فبذلك فقط يمكن أن نأمل بلوغ غايتنا المنشودة المتمثلة في تخليص عالم المستقبل من آفة الأسلحة الكيميائية.

۳۱- أشكر لكم من جديد حسن إصغائكم.

- - - 0 - - -